﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ ١٠﴾

[التّوبة: 10]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا أخبرَ اللّهُ تعالى بعراقتِهم في الفِسقِ، وأنّهُم اشترَوا بآياتِ اللّهِ ثمنًا قليلًا دلَّ على أنَّ خيانتَهُم للّه وللمؤمنينَ، وعدمَ مُراعاتِهم حقَّ الحِلفِ والعهدِ خلقٌ مُتأصِّلٌ فيهم، سواء؛ أكانوا أقوياءَ أم مُستضعفينَ، وأنَّ خيانتَهُم ليسَت خاصَّةً بالمُخاطَبينَ، بل عامّةٌ لكُلِّ مَنِ اتَّصَفَ بصفةِ الإيمانِ[1].

مَن شَرَى بآياتِ اللهِ ثمنًا قليلًا لم يَرقُبْ في المؤمنينَ إلًّا ولا ذِمَّةً

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾: يدورُ معنى الكلمةِ على حولَ تَجَاوزٍ في الشَّيءِ وتَقدُّم لِمَا يَنبغِي أن يُقتَصَرَ عليه. والعَادِي: الّذي يَعدُو على النّاسِ ظُلمًا. والاعتداءُ مُشتَقٌّ مِنَ العُدوانِ، وهو مُجاوزةُ الحقِّ؛ أي: تَجَاوزُ ما يَنبغي أن يُقتصَرَ عليه ظلمًا صُراحًا. والاعتداءُ يكونُ على سبيلِ الابتداءِ، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ [البقرة: 190]، وعلى سبيلِ المُجازاةِ، كقولِه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: 194]، ومِنَ الباب العَدُوُّ، و﴿ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾ بمعنى المُتجاوزينَ الغايةَ في الظُّلمِ والشَّرِّ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

لا يراعي المُشركونَ في مُؤمنٍ قَرابةً ولا عهدًا في أيِّ حالٍ، وأولئكَ الجامِعونَ لِلصّفاتِ الذّميمةِ شأنُهُم العدوان والظّلم[3]، وهُم حربٌ

ذمُّ قطيعةِ الرّحمِ ونقضِ الذِّمَّةِ؛ لأنّها نقصٌ في المروءةِ، وثلمٌ في الدّين

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/389، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/126.

(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (عدو)، وابن جرير، جامع البيان: 14/151، والزّمخشريّ، الكشّاف: 2/250.

(3) مجمَع البحوث الإسلاميّة بالأزهر، التّفسير الوسيط: 3/1664.

على الإيمانِ وأهلِه، فلا يُقيمونَ وزنًا لِقَرابةِ المُؤمنِ، ولا قيمةً لِعهدِه، بل شأنُهُم العدوانُ المُبيحُ، لكلِّ سَطْوٍ قبيحٍ، وما يَنجرُّ عن ذَلكَ مِنَ الظّلمِ الصّريحِ، الّذي طالما أهلَكَ الحرثَ والنَّسلَ، وأظهرَ في الأرضِ الفَسادَ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مُناسبةُ مَجيءِ الآيةِ بطريقِ الفصلِ دونَ الوصلِ:

ذمُّ الكافرينَ بسببِ أعمالِهم وقبائحِ أفعالِهم

جاءَتِ الآيةُ بطريقِ الفصلِ، إمّا لأنَّها بدلُ اشتمالٍ مِن قولِهِ في الآيةِ السّابقةِ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾، أو مِنَ المَخصوصِ بالذَّمِّ المحذوفِ، الّذي هو بتقديرِ: (عملُهم)؛ لِيُظهرَ بمَجموعِ المُبدلِ منهُ والبدلِ مَزيدَ الاعتناءِ بالشَّأنِ[2]، فتكون الآيةُ تفسيرًا لِلمَخصوصِ بالذَّمِّ، ولِلإيذانِ بأنَّ ذمَّهُم كانَ لأعمالٍ ارتكبُوها، ومن أهمِّ ما اشتملَت عليهِ: أنّهم كانوا ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾، وإمّا استئنافًا بيانيًّا؛ لِتكونَ جوابًا لِسؤالٍ تقديرُهُ: هل كانَت خيانتُهُم لإحَنٍ وضَغائنَ بينَ الفريقينِ، أو لأنَّها تقعُ في وقتِ ظهورِهِم وقوّتِهِم على المؤمنينَ؟ فجاءَتِ الآيةُ لِتفيدَ أنَّ خيانتَهُم بسببِ وصفِ الإيمانِ خاصَّةً، كما أنَّ الآيةَ أفادَت معنًى أعمَّ وأوسعَ مِمَّا أفادَهُ قولُهُ: ﴿وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة: 8]؛ لأنَّ إطلاقَ الحكمِ عنِ التَّقييدِ بشرطِ ﴿وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ﴾ يفيدُ أنَّ عدمَ مُراعاتِهم حقَّ الحلفِ والعهدِ خُلُقٌ مُتأصِّلٌ فيهم، سواءٌ كانوا أقوياءَ أم مُستضعفينَ، وأنَّ ذلكَ لِسُوءِ طويَّتِهِم لِلمُؤمنينَ لأجلِ إيمانِهِم، وعلى كلا التّوجيهين لا تكريرَ في الآيةِ، فعلى الوجهِ الأوّلِ تكونُ تفسيرًا وبيانًا لِمَا تقدَّمَها، وعلى الثّاني تكونُ جوابًا لسؤالٍ اقتضاهُ المَقامُ[3].

---

(1) نخبة من أساتذة التّفسير، التّفسير الميسّر، ص: 188.

(2) السّكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص: 253.

(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل: 3/73، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/666، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 9/167، والآلوسيّ، روح المعاني: 5/251، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/126.

فائدةُ التّقديمِ في قولِهِ: ﴿فِي مُؤْمِنٍ﴾:

عدمُ مُراعاةِ الكافرينَ العهدَ والذِّمَّةَ مخصوصٌ بالمؤمنين

لمّا تقدَّمَ الجارُّ والمجرورُ ﴿فِي مُؤْمِنٍ﴾على المفعولِ بهِ ﴿إِلًّا﴾ دلَّ على حصرِ نفي رقابتِهم بالمؤمنِ، واهتمامِهم به، إشعارًا بعظيمِ ضغينتِهم وعداوتِهم له، وتقريرًا لمَا تقدَّمَ في الآيةِ السّابقةِ من تقديمِ ﴿فِيكُمْ﴾، وهُم لا يَرقُبونَ في المُؤمنينَ - على الخصوص - الإلَّ ولا الذِّمَّةَ، ويَعتبرون الإساءةَ لِلمُؤمنينَ جائزةً، بينما تعاملُهُم مع بعضِهِم من ملَّتِهم لا يكونُ على نفسِ الشَّاكلةِ، وهو شبيهٌ بما كانَتِ اليهودُ تفعلُهُ مع العربِ والمُسلمينَ، ممّا ذكرَهُ اللّهُ في قولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [آل عمران: 75].

بلاغةُ التَّغليبِ للذَّكرِ على الأنثى:

مِن شأنِ المُقاتَلةِ أن تكونَ بينَ الرّجالِ عادةً

عُبِّرَ بالمُؤمنِ في قولِهِ: ﴿فِي مُؤْمِنٍ﴾ على سبيلِ التّغليبِ؛ لأنَّ المرادَ المؤمنُ والمؤمنةُ، ونكتةُ التّغليبِ أنَّ نقضَ العُهودِ غالبًا ما يكونُ في الحروبِ، ومِن شأنِ الحروبِ والمُقاتلَةِ أن تكونَ بينَ الرّجالِ، فعُبِّرَ بالمُؤمنِ تَغليبًا.

بلاغةُ الإطنابِ في ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ﴾:

الإطنابُ البليغُ في الإفصاحِ، كالإيجازِ المُبينِ في الجملِ الفِصاحِ

قولُ اللّهِ تعالى: "﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ﴾، جاءَتِ العبارةُ لمزيدِ التّشنيعِ والتّقبيحِ عليهم؛ لأنّ مَقامَ الذَّمِّ كمَقامِ المدحِ؛ البلاغةُ فيه الإطنابُ[1]، وهو بابٌ مِنَ البلاغةِ أثيرٌ، إذا كانَ مُتلائِمًا مع السّياقِ، وخادمًا للمعنى، ومُفصحًا ببيانٍ عنِ المُرادِ، دونما مُبالغةٍ فيه، كما كانَتِ الطّبقةُ الفصيحةُ مِن أربابِ البيانِ يَتوخَّونَهُ ويَشترِطونَ في فصيحِ الكلامِ أنْ يَنأى عَنِ الإيجازِ المُخلِّ، وأن يَتنزَّهَ عَنِ الإطنابِ المُملِّ.

(1) الهرريّ، تفسير حدائق الرّوح والرّيحان: 11/156.

سرُّ صيغةِ المُشتقِّ في قولِهِ: ﴿فِي مُؤۡمِنٖ﴾:

الوصفُ المُوجِبُ لعداوةِ الكافرينَ لِلمُؤمنينَ هو الإيمانُ باللهِ وبرسولِهِ

لمّا علَّقَ النّفيَ بالاسمِ المُشتقِّ ﴿مُؤۡمِنٖ﴾ دلَّ على عِلّيّةِ المأخَذِ ومَنزِعِ الاشتقاقِ، فهو إعلامٌ بأنَّ الوصفَ المُوجِبَ للعَداوةِ هو الإيمانُ فقط؛ أي: إنَّ ذنبَ المؤمنِ في هذا عندَهُم هو كونُهُ مُؤمِنًا، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج: 8]، وسببُ مَجيءِ الاسمِ المُشتقِّ: أنَّه لمّا قالَ أوَّلًا: ﴿لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ﴾ كانَ يُحتمَلُ أن يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ ذَلِكَ لِلإحَنِ الّتي وقعَت، فَزالَ هذا الاحتمالُ، ونبّهَ على العلَّةِ في ذلك بقولِهِ: ﴿فِي مُؤۡمِنٖ﴾[1].

فائدةُ التّنكيرِ في لفظِ ﴿مُؤۡمِنٖ﴾:

المؤمنُ كيِّسٌ فَطِنٌ حَذِرٌ، لا يَغفلُ عن خيانةِ الأعداءِ وغدرِهِم

لمّا جاءَ الاسمُ النّكرةُ في سياقِ النّفي في قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ﴾؛ أفادَ العُمومَ؛ بمعنى: لا يَرقُبونَ في أيِّ مُؤمِنٍ إلّا ولا ذِمَّةً، فيشمل كلَّ مُؤمِنٍ مِنَ المُخاطَبين وغيرِهم، من حيثُ إنَّهُ مُؤمِنٌ[2]، ففيه حثٌّ لكلِّ مُؤمِنٍ على أن يتنبَّهَ للكُفّارِ، ويحذرَ من خيانتِهم وغدرِهم.

دلالةُ الواوِ في لفظِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾:

اقترانُ اعتداءِ الكافرينَ بوقتِ عدمِ مُراعاتِهِم عهدَ المُؤمنينَ وذِمّتَهُم

تحتملُ (الواو) في قولِهِ تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾ أن تكونَ حاليّةً؛ بمعنى: أنّ كونَهم مُعتدين مُقترنٌ بوقتِ عدمِ رقابتِهم في مُؤمِنٍ إلّا ولا ذِمَّةً، غيرُ مُنفَكٍّ عنهُم، ولمّا اجاءَتِ الجملةُ الحاليّةُ اسميَّةً، دلَّ على ثبوتِ هذا الوصفِ لَهُم، وحصرِهِ بِهِم كما سيأتي، وتَحتملُ أن تكونَ عاطفةً؛ لِتكونَ الجملةُ الاسميّةُ مَعطوفةً على الجملةِ الفعليّةِ في قولِهِ: ﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةٗ﴾؛ لِمُناسبةِ أنَّ إثباتَ الاعتداءِ العظيمِ لَهُم نشأَ عنِ الحقدِ، فالضَّغينةِ الّتي أضمرُوها لِلمُؤمنينَ، لا لشيءٍ إلّا لأنَّهُم

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/11، وأبو حيّان، البحر المحيط: 5/378.
(2) محمد رضا، تفسير المنار: 10/168.

مُؤمنونَ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج: 8][1].

سببُ إيثارِ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ:

التّعبيرُ باسمِ الإشارةِ إلى الصّنفِ الّذي اجتمعَت فيهم الأوصافُ الذَّميمةُ

اسمُ الإشارةِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ لا يُقصَدُ به هنا - في قولِهِ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾ - الإشارةُ إلى ذواتٍ مُعيَّنةٍ، ولكن إلى صنفٍ اجتمعَت فيهم تلك الأوصافُ الذَّميمةُ، فلمّا انكشفَت أحوالُهُم حتَّى صاروا كالحَاضِرينَ تجاهَ السَّامعِ، بحيثُ يُشارُ إليهم عُبِّرَ عنهم باسمِ الإشارةِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ والمعنى: (الجَامعُونَ لِتلكَ الأَوصَافِ الذَّميمَةِ)[2].

دلالةُ الجملةِ الاسميَّةِ في قولِهِ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾:

عادةُ الكافرينَ المبالغةُ في تعدّي حدودِ اللهِ؛ لانتفاءِ الوازعِ الدِّينيّ عندَهُم

لمّا كانتِ الجملةُ الاسميَّةُ دالَّةً على الثُّبوتِ أفادَ الكلامُ أنّهم كما خانُوا ولم يراعُوا العهودَ فيما مَضى، فإنَّهم كذلك يَفعلونَ فيما يأتي، والمعنى: عادتُهُمُ المُبالَغَةُ في حَملِ أنفسِهِم على أنْ يتعدَّوا الحدودَ؛ لعدمِ ما يَرُدُّهم عَن ذَلِكَ مِن وازعٍ إلهيٍّ ورَادِعٍ شَرعيٍّ[3].

دلالةُ القصرِ بضميرِ الفصلِ في ﴿هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾:

التَّطوُّعُ لِلعدوانِ دليلٌ على أصالةِ الشَّرِّ في نفوسِهِم اللّئيمةِ

لمّا ضمَّ المُشركونَ إلى كفرِهِم الخيانةَ، وعدمَ الحميَّةِ صحَّ قصرُ الاعتداءِ عليهم بضميرِ الفصلِ ﴿هُمُ﴾، وقوَّى هذا القصرُ مَجيءَ خبرِ المبتدأ مُعرَّفًا بـ(أل)، والقصرُ هنا إمَّا أن يكُونَ لِلمُبالَغةِ في اعتدائِهِم، فكأنَّهُ ليسَ هناكَ قومٌ مُعتدونَ سِواهم؛ لِمَا تفيدُهُ (أل) الجنسيّة في ﴿ٱلۡمُعۡتَدُونَ﴾ مِن استغراقِ كلِّ معاني الاعتداءِ؛ لأنَّهُ اعتداءٌ عظيمٌ مخفيٌّ على قومٍ حالَفُوهُم وعاهَدُوهُم، ولم يُلحِقُوا بهم ضُرًّا مع تمكُّنِهِم منهُ، ولأنَّهُم دونَ أن يُعتدَى عليهم تَطوَّعوا بالعدوانِ على دينِ اللّهِ، وعلى رسولِهِ ﷺ وعلى المُؤمنينَ، بسببِ وصفِ الإيمانِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/127.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 5/378.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/389، ورضا، تفسير المنار: 10/169.

كما أنّهُم قامُوا بالعدوانِ على أنفسِهم، في اشترائِهمُ الثّمنَ القليلَ بآياتِ اللّهِ، وإمّا أنْ يكونَ قصرَ قَلبٍ؛ بمعنى: هُمُ المُعتدونَ لا أنتُم؛ لأنَّهُم هُم بَدَؤُوكُم بنَقضِ العهدِ[1].

سببُ إيثارِ الإخبارِ عنهُم بلفظِ ﴿ٱلْمُعْتَدُونَ﴾:

نـهـايـةُ الـذَّمِّ الـوصـفُ بـالاعـتـداءِ؛ لأنّ بـواعـثَـهـا الكراهيَةُ والكفرُ والطّغيانُ

لمّا كانَ الاعتداءُ يأتي على سبيلِ الابتداءِ، وعلى سبيلِ المُجازاةِ وصفَهُم اللّهُ تعالى في قولِهِ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ بابتداءِ الاعتداءِ، ونقضِ العهودِ، والتَّعَمُّقِ في الباطلِ[2]؛ إيذانًا بظلمِهِم وقبيحِ عملِهِم؛ ليكونَ الوصفُ على نهايةِ الذّمِّ، "ذلك أنّ سمةَ العدوانِ أصليّةٌ فيهِم، فمِن شأنِهِم عدمُ التّقيُّدِ بالعُهودِ، بحكمِ عنادِهِم وكفرِهِم وكراهيتِهِم للإيمانِ، ولا علاجَ لهؤلاءِ أبدًا إلّا الإجبارُ على الرّجوعِ عنِ الكفرِ، والاعتصامِ بالإيمانِ"[3].

دلالةُ صيغةِ ﴿ٱلْمُعْتَدُونَ﴾:

تكلُّفُ الكافرينَ ثـقـلَ الاعـتـداءِ عـلى المُؤمـنـينَ، حتّى صارَ وَصفًا ثابتًا لَهُم

لمّا كانَت صيغةُ ﴿ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ اسمَ فاعلٍ مُشتقٍّ مِنَ الفعلِ (يَعتدي) على وزنِ (يَفتعل) دلَّ على تكلُّفِهِم في الاعتداءِ على حدودِ اللّهِ، وحملِ أنفسِهِم عليهِ، بحيث اتّخذُوهُ وَصفًا لَهُم، كما تفيدُ الصِّيغةُ المُبالَغةَ في الاجتهادِ في تعدِّيهِم حتّى صارَ التَّعدِّي وَصفًا ثابتًا لهم، لا يتغيَّرُ[4].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الذِّمَّةُ والعهدُ:

هُنالك فرقٌ بينَ العهدِ والذِّمَّةِ، فالعهدُ عامٌّ في كلِّ أحدٍ مِن أهلِ الكتابِ أو غيرِ أهلِ الكتابِ، ويرجعُ العهدُ لوليِّ الأمرِ إن رأى المَصلحةَ

(1) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 9/168، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/127، والشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 8/4910.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/9.
(3) إبراهيم القطّان، تيسير التّفسير: 2/122.
(4) الرّضي، شرح شافية ابن الحاجب: 1/110، والحملاويّ، شذا العرف، ص: 33.

مثلًا في الصُّلحِ بينَه وبينَ أهلِ الكفرِ لِلانتفاعِ بِهِم، فهذهِ المَصالِحُ تَرجعُ إلى تقريرِ وليِّ الأمرِ، والعهدُ مُصطلَحٌ قرآنيٌّ، قالَ تعالى في مُحكَمِ التّنزيلِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ﴾ [التّوبة: 4]، وأمّا الذِّمَّةُ فهي عَقدٌ والتزامٌ مع غيرِ المُسلمِ، فالذِّمّيُ: هو مَن نزلَ وانضوى تحتَ رايةِ الإسلامِ، وتحتَ حُكمِهِ بشروطِ الإسلامِ وشروطِ وليِّ الأمرِ مُقابلَ الجزيةِ السَّنويَّةِ[1]. وبالتّالي فالذِّمَّةُ: عهدٌ يُعطَى لغيرِ المُسلمينَ، مِنَ المُقيمينَ في دولةِ الإسلامِ، بالحفاظِ على أرواحِهِم وأموالِهِم وعدمِ المَساسِ بعقائدِهِم، بحيثُ تَكفلُ لهم الحريّةَ الدّينيّةَ، شريطةَ احترامِها، واحترامِ الأُطُرِ العامّةِ لِلمُجتمعِ المُسلمِ، وعدمِ التَّدخُّلِ في خصوصيّاتِهِ.

(1) محمّد حسن عبد الغفّار، شرح مختصر الصّارم المسلول: 7/4.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 16 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-12-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 16 : المجلد السادس عشر، سورة الأنفال من الآية 27 إلى سورة التوبة الآية 22.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-12-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9828150 بتاريخ 2024/01/18م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»